تحرك عاجل

نشطاء مصريون يواجهون المحاكمة بسبب اشتراكهم في مظاهرات

يواجه ثلاثة من نشطاء مصريين المحاكمة لاشتراكهم في مظاهرة يوم 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2013. وقد يكون السبب الوحيد في الاتهامات المنسوبة اليهم هو أنشطتهم المعارضة. ويُحتجز اثنان من هؤلاء النشطاء، وهما أحمد ماهر وأحمد دومة، على ذمة المحاكمة.

في 4 ديسمبر/كانون الأول 2013، أحالت النيابة العامة اثنين من نشطاء "حركة شباب 6 إبريل"، وهما **أحمد ماهر** و**محمد عادل**، والمدوّن المعروف **أحمد دومة**، إلى المحاكمة أمام محكمة جنح عابدين يوم 8 ديسمبر/كانون الأول 2013. ووجهت النيابة إلى الثلاثة تهمة المشاركة في مظاهرة بدون إخطار السلطات المختصة مسبقاً، بالإضافة إلى تهم "تكدير الأمن العام" و"تعطيل المرور" و"إتلاف ممتلكات" و"التعدي على قوات الأمن".

وتتعلق هذه التهم بمظاهرة لمؤيدي الناشط أحمد ماهر خارج مبنى محكمة عابدين، يوم 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، عندما قام بتسلّيم نفسه إلى النيابة العامة للتحقيق معه بخصوص الاشتراك في مظاهرة غير قانونية قبل ثلاثة أيام أمام مجلس الشورى. وقد اشتبكت قوات الأمن مع المتظاهرين خلال المظاهرة، ولكن المحامين قالوا لمنظمة العفو الدولية إن أحمد ماهر كان يمثل للتحقيق في مقر النيابة العامة داخل المحكمة وقت وقوع الاشتباكات مع قوات الأمن، كما كان أحمد دومة داخل المحكمة أيضاً.

ويُحتجز أحمد ماهر وأحمد دومة في سجن طرة جنوب القاهرة. وسوف تُعقد المحاكمة يوم 8 ديسمبر/كانون الأول 2013، ولكن محامين قالوا لمنظمة العفو الدولية إنهم لم يُبلغوا بمكان إجراء المحاكمة.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- مطالبة السلطات بإسقاط جميع التهم الموجهة إلى أحمد ماهر ومحمد عادل وأحمد دومة، والناجمة عن ممارستهم لحقهم في حرية التجمع السلمي وحرية التعبير؛
- حث السلطات على ضمان الإفراج عن أحمد ماهر وأحمد دومة ما لم تُوجه إليهما تهم جنائية متعارف عليها وتتم محاكمتهما وفق إجراءات تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة؛
- حث السلطات على السماح للناشطين المحبوسين بالاتصال بمحاميهما وأهلهما والحصول على أية رعاية طبية قد يكونان في حاجة إليها؛
- مطالبة السلطات بضمان عدم تعرض الناشطين المحبوسين للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 17 يناير/كانون الثاني 2014 إلى كل من:

النائب العام
معالي المستشار/ هشام محمد زكي بركات
مكتب النائب العام
دار القضاء العالي

1 شارع 26 يوليو
القاهرة، جمهورية مصر العربية
أرقام الفاكس: 4716 577 2 202+
7165 575 2 202+
(يُغلق الفاكس لدى انتهاء مواعيد العمل الرسمية، توقيت غرينتش +2)

الرئيس المؤقت
فخامة الرئيس/ عدلي محمود منصور
ديوان رئيس الجمهورية
قصر الاتحادية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
رقم الفاكس: 1441 391 2 202+

نائبة مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان
سعادة السفيرة/ ماهي حسن عبد اللطيف
إدارة حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والاجتماعية الدولية
وزارة الخارجية
كورنيش النيل
القاهرة، جمهورية مصر العربية
رقم الفاكس: 9713 574 2 202+

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه:

يُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

نشطاء مصريون يواجهون المحاكمة بسبب اشتراكهم في مظاهرات

معلومات إضافية

توجه أحمد ماهر إلى محكمة جنح عابدين، يوم 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، لتلسيم نفسه إلى النيابة العامة، التي كانت قد أصدرت أمراً بالقبض عليه لاتهامه بالمشاركة في مظاهرة غير مصرح لها يوم 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2013. وكان بصحبة أحمد ماهر عدد من مؤيديه، من بينهم أحمد دومة ومحمد عادل، بالإضافة إلى آخرين ينتمون إلى "حركة شباب 6 إبريل"، التي كان أحمد ماهر من مؤسسيها.

وقد انتظر أحمد دومة داخل المحكمة بينما كانت النيابة تحقق مع أحمد ماهر. ونظم مؤيدو أحمد ماهر مظاهرةً خارج المحكمة، واشتبكت قوات الأمن التي تحرس المحكمة مع بعض المتظاهرين وأطلقت الغاز المسيل للدموع لتفريقهم.

وقد قامت النيابة العامة بإخلاء سبيل أحمد ماهر فيما يتعلق بتهمة المشاركة في مظاهرة غير مصرح لها يوم 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، ولكن لم يُطلق سراحه، وفي اليوم التالي ظلت قوات الأمن تحتجزه على ذمة تهم تتعلق بالمظاهرة التي وقعت خارج محكمة جنح عابدين. وألقت قوات الأمن القبض على أحمد دومة في منزله، يوم 2 ديسمبر/كانون الأول 2013. وكان قد سبق القبض عليه عدة مرات بسبب أنشطته المعارضة، كما تعرض للمحاكمة والسجن في ظل حكم الرئيس السابق محمد مرسي، بتهمة "إهانة الرئيس". أما محمد عادل فلم يُقبض عليه ولكنه أُحيل للمحاكمة مع أحمد ماهر وأحمد دومة في القضية نفسها (القضية رقم 2013/9593).

وجدير بالذكر أن "حركة شباب 6 إبريل" هي حركة معارضة تضم آلاف الأعضاء، وقد اشتهرت بمشاركتها في التحضير للمظاهرات الواسعة التي أدت إلى إسقاط الرئيس الأسبق حسني مبارك خلال "ثورة 25 يناير" في عام 2011.

وكان الرئيس المؤقت عدلي منصور قد صدَّق، يوم 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، على قانون جديد للتظاهر يمنح وزارة الداخلية سلطات تقديرية واسعة فيما يتعلق بالمظاهرات. ويلزم القانون منظمي أية مظاهرة بأن يقدموا إلى وزارة الداخلية بيانات كاملة عن أي تجمع يزيد عدد المشاركين فيه عن 10 أشخاص، وذلك قبل ثلاثة أيام على الأقل من موعد التجمع. كما يجيز القانون لوزارة الداخلية سلطة إلغاء المظاهرة أو تغيير مسارها، وهو ما يعني من الناحية الفعلية عدم قيام أية مظاهرة إلا بتصريح مسبق من وزارة الداخلية. ويوفر القانون لقوات الأمن الإطار القانوني لاستخدام القوة المفرطة ضد أية مظاهرة ترى أنها ارتكبت "جريمة يعاقب عليها القانون". ويُعاقب المتظاهرون الذين يخالفون أحكام القانون بالسجن لمدة أقصاها خمس سنوات وبغرامة مالية تصل إلى 100 ألف جنيه مصري (حوالي 14.513 دولار أمريكي).

الأسماء: أحمد ماهر؛ أحمد دومة؛ محمد عادل
النوع: ذكور

تحرك عاجل رقم: UA 324/13 رقم الوثيقة: MDE 12/075/2013 التاريخ: 6 ديسمبر/كانون الأول 2013